



افتتح ورشة حق الوصول للمعلومات وحماية كاشفي الفساد الصفدي: سيكون لهما أثر في تفعيل الاقتصاد

المستقبل - الاربعاء ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٩ - العدد ٣٤٥٩ - المستقبل الإقتصادي - صفحة ١٢

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي أمس، أن "مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، سيكون لهما أثر إيجابي في تفعيل عجلة الاقتصاد"، وقال "سياستنا تنطلق من مبادئ الاقتصاد الحر والإنتاجية وفرص العمل، وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار، وتعزيز المساءلة للحد من أعمال الفساد".

وافتح الصفدي أمس، ورشة عمل حول "حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد": مدى تأثيرهما في القطاع الخاص، في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان - الصنائع، بدعوة من الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. وحضر المؤتمر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد الزعترى، ورئيس غرفة التجارة والصناعة في زحلة والبقاع ادمون جريصاتي، وعدد من الفعاليات الاقتصادية.

والقى الصفدي كلمة أشار فيها إلى، ان الوزارة "تنطلق في سياستها من مبادئ الاقتصاد الحر القائم على الإنتاجية وزيادة فرص العمل من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، أما تشجيع الاستثمارات فهو يتطلب توفير المناخ الملائم لها، وأعني به الشفافية وتحديث القوانين لتأمين الاستقرار والثقة، من هنا تنظر وزارة الاقتصاد إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، وذلك من خلال تكريس حق فعلي في الوصول إلى المعلومات". و اضاف "إنه الأمر الذي يفتر حالياً الى اليات منهجية شاملة تسمح بممارسته أو تنفيذه بالرغم من أن هذا المفهوم منصوص عليه في دستورنا وفي المعاهدات الدولية التي انضم إليها لبنان. ومنتطلع إلى تشجيع المواطن وحمايته عندما يقوم بكشف الفساد خصوصاً إذا حصل على المعلومة في معرض عمله، حيث يفرض عليه واجب السرية المهنية، ومن حقه على القضاء تأمين الحماية له ومكافأته، وعدم تمكين المدعى عليه من اللجوء إلى جرائم القذح والذم بحق كاشف الفساد".

وأشار الى انه "مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانوني "حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفعال في العجلة الاقتصادية لاسيما في القطاع الخاص، لجهة الشفافية في معرفة كيفية اتخاذ القرارات ولجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار". واعتبر ان "أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلاً من حماية مرتكب الفساد".

ثم القى فادي صعيب كلمة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد، فأكد "السعي الى تعزيز الشفافية والمساءلة والى النهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وتوفير الحماية للأفراد، الذي يبلغون عن اعمال الفساد"، مطالباً "بدعم اقرار قانون يضمن الحق في الوصول الى المعلومات وقانون حماية كاشفي الفساد".

واعتبر رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود، ان "التكلفة اليومية للفساد هي اكثر من ٣ ملايين دولار"، مشيراً الى ان

"الفساد تحول الى عقلية ونمط تفكير لبنانيين، واداء مقبول من المجتمع اللبناني، حيث أصبحنا نسمع ان الجنسية اللبنانية ليست هوية بل مهنة، وذلك للاشارة الى فذلكة اللبناني وشطارته في الموارد وتجنيد القانون على قياسه".

وقال "يعتبر الحق في الحصول على المعلومات من الحقوق التي يعترف بها المجتمع الدولي كحق انساني وضروري لحماية باقي الحقوق والتمتع بها، بما فيها حرية التعبير، وهذا القانون يساهم في النهوض بثقافة الشفافية وبث روح المسؤولية لدى المسؤولين الحكوميين في تدبير الشأن العام، بالإضافة الى انه اصبح معترفا به كأداة لمحاربة الفساد والرشوة وتحقيق التنمية والادماج الاجتماعي والتمتع بباقي الحقوق المدنية والسياسية، سيمكن المواطن من الاقتراب من مواقع القرار والاشتراك في عملية اصلاح الادارة العمومية وتفعيل سياسة الشفافية والتجاوب مع السياسات التي تتبناها الحكومة.

كذلك إعتبر رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم، ان "الحق يشكل احد اهم دعائم الديمقراطية التي لا يقتصر مفهومها على ان الشعب هو مصدر السلطات، وطلب التغيير هو انعكاس لارادة الشعب، لا بل ان مبدأي الشفافية والمحاسبة، والذين يشكلان حجر الاساس لاي نظام ديموقراطي، يستوجبان ويفرضان انعدام العوائق والحواجز امام حق الوصول الى المعلومات".

<http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=374145>